

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٥ مايو ٢٠٠٢

بوش والورطة الجديدة:

الديمقراطيون:

أين حقائق ١١ سبتمبر؟

إدارة بوش:

فيما بعد.. نحن في حالة حرب!

مقابلة مؤكدة: الحكومة الأمريكية عارضت إجراء تحقيقات حول طالبان لإتمام صفقة خطوط بترول مع
الولايات المتحدة: التحذيرات الأمريكية من هجوم إرهابي جديد هدفها التغطية على تصاعد أعداد القتلى الأمريكيين في أفغانستان

تدريجياً.. ورغم محاولات الإدارة الأمريكية.. فإن الهالة والهيبة التي فرضتها أحداث وظروف الحادي عشر من
سبتمبر وما بعدها على قرارات الرئيس بوش وإدارته.. بدأت تنهار وتتناقص ملحوظ لدى قطاعات أمريكية بدأت
تمل من تركيز إدارة بوش على الحرب ضد الإرهاب التي يمولها دافع الضرائب الأمريكي على حساب مشاكل اقتصادية
وتجارية. كان بوش قد وعد بحلها خلال حملته الانتخابية والتي كالعادة انتقت شعاراتها بدقة.

مدى الأشهر الماضية..
بيل وسارت الأمور إلى الأسوأ
بالنسبة للإدارة الجمهورية عندما
قررت أمس الأول لجنة منبقة عن
الكونجرس اتخاذ قرار بإرغام البيت
الأبيض بالكشف عن معلومات



واشنطن - هنان البدرى

وفجأة بدأت الإدارة الأمريكية في
محاولة لإعادة الوضع لما كان عليه
الأمر سياسياً خلال الأشهر
الأخيرة.. تحذر من هجوم إرهابي
ذهبوا إلى وصفه (بأنه شبه مؤكد)
ضد أهداف داخل الأراضي
الأمريكية.. ولكن ولأسباب متعلقة
بخلافات سياسية بين قطبي
السياسة في أمريكا، وأيضاً نتيجة
مؤشرات تظهر ارتفاع نسبة البطالة
في الولايات المتحدة، فإنه كما هو
ظاهر لم يأبه الأمريكيون كثيراً بهذه
التحذيرات، ولم يتم استقبال
الشريط الأخير لبن لادن والذي تمت
إذاعته الأسبوع الماضي بالضجة
المعتادة التي كانت عادة ما
تصاحب إذاعة شرائط بن لادن على

المعلومات تحمل ما اعتبره البعض هنا أدلة تدل على تقاعس بوش وإدارته في منع هجوم سبتمبر.. وعلى سبيل المثال لم يكن هناك يوم الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر سوى ثمانى طائرات حربية موكلة إليها حماية الأراضي الأمريكية، وجميعها كانت على الأرض ويقودها عسكريون تابعون للحرس الوطني «يعتبرونهم هنا غير محترفين»..

ويضاف إلى هذا إعادة البعض النيش في أسباب استقالة «جون أونيل» نائب رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي قبل أشهر من أحداث سبتمبر.. وكان مسئولاً عن وحدة مكافحة الإرهاب. وكان قد استقال وفق ما وصف بأنه اتهامات للإدارة الأمريكية بسبب معارضة إدارة بوش لأية تحقيقات حول طالبان، وذلك لأن الإدارة الأمريكية كانت تخشى على مصير صفقة إنشاء خطوط أنابيب البترول عبر أفغانستان بالاتفاق مع حكومة طالبان، وهو الاتفاق الذي وقعت عليه إدارة بوش مع طالبان يوم ٧ مارس من العام الماضي.. أي قبل ستة أشهر من أحداث سبتمبر وتم التوقيع في إسلام آباد، وقيل يومها أن مسئول الـ FBI المستقيل اتهم إدارة بوش بالدفاع عن مصالح البترول وليس عن مصالح الأمن القومي.

بينما يحاول الديمقراطيون في الكونجرس الآن الحصول على نص استقالة هذا الرجل والتحرى حول ظروفها، فإنهم شكلوا لجنة بالكونجرس للتحقيق في أسباب

والتقارير التي تسربت أخيراً حول معرفة الرئيس بوش وكبار مسئولييه باحتمالات التعرض لأحداث سبتمبر قبلها بأسابيع ولم يتخذوا الاحتياطات اللازمة لمنعها..

نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني حذر المعسكر الديمقراطي من مغبة أن يطغى عامل البحث عن مكاسب سياسية على مصلحة وأمن الوطن..

وجاء هذا في الوقت الذي حملت منشورات الصحف الأمريكية عناوين ساخنة مثل «بوش كان يعلم»..

وجند بوش الذي كان يستعد للسفر إلى جولته الأوروبية كل مساعديه في محاولة الدفاع والرد.. فعسرت كونداليزا رايس مستشارة مجلس الأمن الأمريكي ومعها ديك تشيني نائب الرئيس في محطات التليفزيون المختلفة على مدى يوم كامل لشرح وجهة نظر الرئيس ولانتقاد الأفكار التي كانت تتحدث عن علم بوش بأحداث سبتمبر قبل وقوعها.

ومع ذلك فقد اضطرت كونداليزا للاعتراف علناً بوجود ملف على مكتبها يحذر من احتمالات وقوع حوادث على الأراضي الأمريكية، لكنها مع ذلك قالت أن هذه التقارير لم تكن تحمل توقعات زمنية أو تفاصيل، وأنها كانت تقارير عامة غير مفصلة!!

ولكن سرعان بعد ذلك ما تلاحت

تتعلق بعلاقات البيت الأبيض مع مؤسسة إنرون للطاقة.. بل يقضى القرار الذي صوتت عليه اللجنة باستدعاء موظفين ومساعدين للرئيس الأمريكي واستجوابهم وإرغامهم على تسليم مستندات ووثائق إلى لجنة التحقيق التي يرأسها السيناتور الديمقراطي «جوزيف ليبرمان» في سابقة تعد الأولى منذ تولى بوش الحكم..

هذا القرار الذي تجاهل دعوة البيت الأبيض للكونجرس بالتفاهم مع التلميح بإمكانية أن يزودهم بالمستندات التي يريدونها دون اللجوء إلى قرار ملزم كهذا.. قد يتحول إلى نواة معركة طويلة وخطرة على مصير بوش نفسه..

فشركة إنرون التي اعتبر إفلاسها من كبريات الفضائح المالية التي شهدتها التاريخ الأمريكي هي نفس الشركة التي كانت من أكبر المساهمين تبرعاً في حملة بوش الانتخابية للوصول إلى البيت الأبيض. كما أن البيت الأبيض اعترف بحدوث اتصالات هاتفية بين كبار مسئولي الحكومة ورئيس شركة إنرون (كيث لي) دون تفاصيل عما إذا كان بوش نفسه من ضمن هؤلاء.

وتضاف إلى فضيحة إنرون التي بدأ النيش فيها مجدداً بعد أن خفت حدة الفضيحة.. فضيحة أخرى تحولت إلى وصلات من الاتهامات المتبادلة بين الديمقراطيين والجمهوريين.. بسبب المعلومات

إخفاؤها الحقائق، وأن بوش كان يعلم بتهديدات الحادي عشر من سبتمبر قبل وقوعها، ولم يفعل شيئاً، وفي المقابل صدر لهم بوش كما أسلفنا نائب الرئيس ومستشارة مجلس الأمن القومي.. ومن جهته فإن تشيني قال: نحن كنا على ثقة من أنه قد يحدث هجوم لكن لانعرف متى يمكن أن يحدث، فقد يحدث غداً أو بداية الأسبوع القادم أو حتى السنة القادمة.. ولكن المسألة مسألة وقت فقط.

وأكد مسئول في الإدارة الأمريكية أنه في إطار التنصت على مكالمات لأشخاص يعتقد في انتمائهم للقاعدة يتحدثون بشكل من التفاخر عن الضربة القادمة: وأن التقرير الأمني الذي أرسل إلى بوش ليحذره من خطورة ضربة أو عملية على الأراضي الأمريكية قد تم

وكيفية الفشل الأمريكي في منع حوادث سبتمبر قبل وقوعها. وهي اللجنة المكونة من أعضاء من لجنتي الاستخبارات في مجلسي الكونجرس.

وعينت هذه اللجنة بها ٢٨ موظفا للمساعدة في التحقيقات وحصلت بالفعل على ١٥٠ ألف صفحة من وثائق الـ CIA المتعلقة بهذا الموضوع.. وحالياً مازال الجدل دائراً حول ما إذا كانت الأجهزة الأمنية الأمريكية قد فشلت في القيام بوظائفها مع إمكانية إعادة هيكلة وتنظيم أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية، وحتى هذه اللحظة فإن نفس اللجنة فشلت ثلاث مرات في الانعقاد. كما تم الاستغناء عن الرئيس الذي تم تعيينه لرئاسة اللجنة ويبحثون الآن عن بديل يتوقع أن يكون شخصاً ليست لديه



الديمقراطيون
يتهمون بوش
بالغطية على
تزويد عدد
القتلى
الأمريكين
في أفغانستان

إرساله إليه يوم ١٦ أغسطس ٢٠٠١، أي قبل أقل من شهر على حدوث أحداث سبتمبر!

وحالياً تتعلل إدارة بوش بعدم الرغبة في فتح هذه القضايا علانية حفاظاً على سرية المعلومات وانتقد الديمقراطيون هذه التصرفات وطالبوا بالشفافية والعلانية في تناول هذه القضية.

ورد ديك تشيني بالقول أن هناك أخطاراً، ولكن حتى لو كانت الإدارة اتخذت الاحتياطات اللازمة ما كانت استطاعت منع ما حدث!!

وكان أحد محققى الـ FBI قد أرسل مذكرة إلى قياداته قال فيها أن عنده شكوكاً من أن رجالاً كثيرين من الشرق الأوسط يحضرون إلى الولايات المتحدة لتعلم الطيران.. ولم ينظر أحد في تلك المذكرة التي رصت إدارة بوش بعرضها فقط على لجنة الشؤون

خلفية أو دراية بالمواضيع الأمنية. ومع هذا فإن أعضاء اللجنة وعلى مدى الأيام الماضية ما لبثوا أن كرروا اتهاماتهم للـ CIA ولك الـ FBI بخلق المشاكل وعرقلة أعمالهم خاصة عندما يتعلق الأمر بشكل وماهية الوثائق التي يحصلون عليها.. جدير بالذكر أن نفس اللجنة تم تخصيص مبلغ ٢,٦ مليون دولار كميزانية لها.

وبدأ صراع حقيقى بسبب هذه الخلافات ما بين الجمهوريين والديمقراطيين، فليس خافياً على أحد أن الانتخابات التشريعية القادمة في نوفمبر أصبحت عاملاً محركاً للموقف على الساحة السياسية الأمريكية.. وبدأت الاتهامات الديمقراطية لحكومة بوش الجمهورية تنطلق وتطالب بالتحقيق مع إدارة بوش بسبب

الرئيس السابق بيل كلينتون كانت لديه هو الآخر فكرة عن إمكانية حدوث هجمات في سبتمبر، وهو ما يعني أنها محاولة للزج بكلينتون في الموضوع، لكنها محاولة باءت بالفشل لسبب بسيط وهو أن التقارير الأمنية التي حذرت من هذه العمليات وأيضاً استقالة محقق الـ FBI كلها جاءت بعد تولي الرئيس بوش الحكم وقبل أحداث سبتمبر بقليل.

وهكذا بدأ السنبش في الأوراق القديمة لدى كل طرف ضد الطرف الآخر.. وهي عادة قديمة ومتعارف عليها.. ولكن التخوف الآن من أن يتحول الأمر في ظل ظروف وتداعيات أحداث سبتمبر إلى السياسات الأمريكية الخارجية.. وقد حدث الأسبوع الماضي أن جاء خطاب بوش بالنسبة لاعتباره كوبا دولة تفتقد الديمقراطية تطبيقاً لنفس السياق،

الاستخباراتية.. بينما طالب الديمقراطيون بالحصول على كافة المستندات التي يريدونها، مما جعل ديك تشيني ينتقد في معرض رده على هؤلاء عملية الشفافية هذه قائلاً: إنها من شأنها أن تدمر قدراتنا على التعامل مع هجمات في المستقبل.. ووبخ الديمقراطيون بأنه لا وقت حالياً لإطلاق تصريحات سياسية ساخنة والترويج لها في وقت تعيش البلاد فيه في حالة حرب.

ولكن في نهاية الأمر، وكما أسلفنا نجد إدارة بوش بدت عازمة على دعوة الأمريكيين إلى الالتزام بكون البلاد في حالة حرب، أي بمعنى آخر إطلاق شعار (لاصوت يعلو فوق صوت المعركة)، وهو الأمر الذي آمن به الأمريكيون على مدى الثمانية أشهر الماضية.. ولكن جاءت ردود الفعل متباينة حيث تم اتهام الحكومة



بوش يتعلل بالحرب في أفغانستان لإنقاذ إدارته

فقد ألقى خطابه أمام مجموعة من نوى الأصول الكوبية.. في محاولة لإرضاء هؤلاء الذين يقطن معظمهم في ولاية فلوريدا الأمريكية.. ونجد أيضاً الإدارة نفسها تعمل بنفس المنطق في السياسة الخارجية، ونجد على لسان مويلر مدير الـ FBI تصريحات تؤكد أن لديه معلومات بالتخطيط لأحداث انفجارات وحوادث أخرى على الأراضي الأمريكية وضربات أشبه بالتلي تحدث في إسرائيل.

الأمر نفسه تكرر مع السياسات الأمريكية حتى مع شركائها الأوروبيين..

ووسط هذه الصراعات يقف الرأي العام الأمريكي متفرجاً، فالأولوية لديه تخضع لتحسين ظروفه وحل مشاكله بكافة أنواعها.. قبل تخصيص مليارات الدولارات بما فيها زيادة ميزانية وزارة الدفاع لهذه الحرب. ■

بإطلاق التحذيرات من هجوم إرهابي محتمل في هذا التوقيت لأغراض خدمة أهداف الجمهوريين الانتخابية وللتغطية على تصاعد عدد القتلى الأمريكيين المتواجدين في أفغانستان حالياً.. لئلا أن إدارة بوش تستغل الحملة ضد الإرهاب لتمرير وفرض قراراتها وأجندتها، ولكن الأمر كما يبدو سيختلف هذه المرة.

فقد هاجمت السيناتور هيلاري كلينتون محاولة الإدارة الأمريكية المراوغة والتهرب من إعلان الحقيقة وأنها كانت تعلم بإمكانية تفجيرات سبتمبر ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة، وقد رد عليها منافسوها من الجمهوريين واتهموها بأنها تحاول لفت الأنظار إليها، وأيضاً لفت اهتمام العدسات التليفزيونية على حساب الأمن الأمريكي.. بل تهادى بعض الجمهوريين في هجومهم بالترويج بأن